

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره :

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بإمارة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٩ (١٣ يولييه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقوانين المعدلة له النص التالي :

« مادة ٣٦ - إذا حل دور الترقية على العميد تام التأهيل ولم يشمل الاختيار - أو بلغ سن معاش رتبته قبل ذلك ، يحال إلى المعاش برتبة لواء بقوة القانون »

ويجوز للجنة الضباط المختصة نقله لكشف الضباط فئة (ب) برتبته الأصلية إذا رغب الضابط في ذلك ، وإذا حل دور الترقية على العميد غير الموصى بترقيته ، أو بلغ سن معاش رتبته قبل ذلك يحال إلى المعاش برتبته بقوة القانون . »

مادة ٢ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٩ يولييه سنة ١٩٦٩

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٩ (١٣ يولييه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٩

بمعاملة أعضاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة بأحكام اتفاقية المزايا والحصانات الخاصة بالأمم المتحدة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعامل أعضاء الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة بأحكام اتفاقية المزايا والحصانات الخاصة بالأمم المتحدة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٦

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره :

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٩ (١٣ يولييه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٩

بتعديل المادة رقم ٨ من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن إلحاق طلبة البحرية التجارية بالكلية البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٨ من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن إلحاق طلبة البحرية التجارية بالكلية البحرية النص الآتي : « تتولى مصلحة الموانئ والمناظر إتمام التدريب البحري اللازم للطلبة المذكورين بعد إتمام دراستهم بالكلية البحرية وذلك على السفن التجارية للجمهورية العربية المتحدة وتجري المصلحة بعد ذلك امتحانهم للحصول على شهادة ضابط ثاني أعالي البحار أو مهندس بحري للسفن التجارية وفقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٠ بشأن الرابطة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين في السفن التجارية »